موقف الإمام ابن تيمية من آل البيت

د/ إبراهيم التهامي(*)

هذا البحث الذي أقدمه اليوم بين يدي القارئ يتعلق بموضوع مهم وخطير لأن صاحبه يعدّ من أعظم رجالات الإسلام الذين أثروا بفكرهم وعلمهم ومؤلفاتهم في الفكر الإسلامي وأعطوه دفعا قويا وساهموا في الدفاع عن الدين ضدّ أعدائه من الملاحدة والمبتدعة وغيرهم.

لكن الله أبى أن يجعل العصمة لغير نبيه عليه الصلاة والسلام وهذا من كمال الإنسان وليس من نقصه، وكفى بالمرء نبلا أن تعدّ معايبه وهو أمر طبيعي أن تقع هفوات من هذا الإمام العظيم، لأنّ مؤلفاته كثيرة وإنتاجه غزير، فلا مناص أن تقع منه هفوات وسقطات وأخطاء ولكن هذه الأخطاء وهذه الهفوات إذا قيست ببحر صوابه فإنها لا تكاد تذكر وكما يقال: "فإن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس".

ولكن هذا لا يمنعنا من التنبيه إلى الأخطاء التي وقع فيها ابن تيمية بموضوعية تامة، فلسنا ممن يغالي في تنزيهه عن الأخطاء والرفع من درجته كما يفعل البعض من المتعصبين له حتى بلغوا به درجة العصمة وأيضا فلسنا ممن يتنزل به حتى يكفره كما يفعل بعض خصومه، فكلا الطرفين خطأ والصواب هو من اتخذ بين ذلك سبيلا.

والموضوع خطير ومهم أيضا لأنه يتعلق بآل بيت النبي ﷺ وخاصته الذين طهرهم الله تعالى من الرجس ورفع من ذكرهم وخصهم بخصائص لم تكن لغيرهم وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من خلقه.

وجوهر الموضوع هو: كيف تعامل ابن تيمية مع آل البيت في بعض مؤلفاته لاسيما كتابه العظيم "منهاج السنة في الرد على ابن المطهر الحلي الرافضي"، فإن كان ابن المطهر بالغ في الرفع من شأن الإمام علي وشأن آل بيته والتهوين من شأن الصحابة رضوان الله عليهم والحط من قدرهم فإن ابن تيمية الذي كان عليه أنه يدفع أقوال هذا المفتري دون أن يمس آل بيت النبي بسوء، وكان عليه أن يترك آل البيت بمنأى عن الصراع، وكان عليه أيضا أن يدافع عن آل البيت كما دافع عن غيرهم من الصحابة ضد المبتدعة، إلا أنه ـ للأسف ـ لم يفعل بل دفعته حماسة الرد وقوته

(*) أستاذ بكلية أصول الدين. جامعة الجزائر.

إلى الوقوع في أخطاء جسيمة، حيث هون من شأن آل البيت وبخاصة الإمـام علـي ﷺ، الأمر الذي يفسر الموقف المتشدد للعلماء منه.

وقد سلك في التعامل مع الأحاديث الكثيرة التي وردت في فضائل علي والتي لم يرد كما قال أبو نعيم الإصبهاني في فضل أحد من الصحابة مثلها، طرقا شتى:

1 - تضعيف هذه الأحاديث، والطعن فيها حتى وإن كانت في الصحيحين.

2 - عند عجزه عن التضعيف ينتقل إلى تفسيرها تفسيرا بعيدا كل البعد عن حقيقتها.

3 - محاولته تجريد الإمام علي من كل خاصية، بحيث يحس من يقرأ كتابه هذا أن الإمام عليا لم يكن شيئا مذكورا ولم تكن له سابقة، ولم يكن له فضل على من سواه من الصحابة حتى الذين تأخر إيمانهم وإسلامهم أمثال معاوية وغيره.

4 - أنه يستشهد بكلام المبتدعة وبخاصة الخوارج منهم على قبح علي وفضل غيره.

5 - أنه يؤول كلام الأئمة تأويلا بعيدا.

6 - يحاول أن يلصق كل نقيصة بعلي وخلافته وبالمقابل يبرئ خلافة بني أمية من كل سوء، ثم بعد ذلك التناقض الكبير الذي وقع فيه، لأنه واقع تحت تأثير اتجاهين اتجاهه السني الذي يفرض عليه موالاة جميع الصحابة ومنهم - بطبيعة الحال - علي ﷺ والاتجاه الثاني هو حماسته في دفع أقوال ابن المطهر الحلي، هذا الأمر أوقعه في التناقض الواضح فمرة يثبت شيئا لعلي ثم يأتي بعد ذلك فينقضه في موضع آخر وهكذا، عدة مرات.

وهذا الكلام ليس جديدا في الحقيقة بل هو كلام كثير من العلماء الذين ترجموا للإمام ابن تيمية وانتقدوه في قضايا كثيرة، و منها هذه القضية، فهذا الحافظ الذهبي وهو من أخص تلاميذه ومن أكثرهم تعلقا وتأثرا به واتباعا له يقول فيه بعد التنويه بتقدمه في العلم والزهد والجهاد، واعترافه بأنه لم ترمق عينه مثله، بأن الذي أخره بين المصريين والشاميين — حتى مقتته نفوسهم بسببه وكذبوه بل وكفروه — هو الكبر والعجب والدعاوى وفرط الغرام في رياسة المشيخة والازدراء بالكبار ومحبة الظهور[1].

ويقول في موضع آخر وهو ينصح الناس بأن لا يمتهنوا المنطق والعلوم الفلسفية: «فإنك إن برعت في ذلك كله فما أظنك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا وا لله تقاربها، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجوم والتضليل

والتكفير والتكذيب بحق وبباطل فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منورا مضيئا على محياه سيما السلف ثم صار مظلما مكسوفا عليه قتمة عند خلائق من الناس)) [2].

ويقول في موضع آخر من النصيحة الذهبية :((ياليت أحاديث الصحيحين تسلم منك بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار أو بالتأويل والإنكار)).

ويقول فيه ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة[3]: ((طالعت رد ابن تيمية على الحلي فوجدته كثير التحامل في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر الحلي ورد في رده كثيرا من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حال التصنيف مظانها لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره، وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحيانا إلى تنقيص علي رضي الله عنه)).

ويقول في موضع آخر من الكتاب نفسه[4]: ((ومن ثم نسب أصحابه إلى الغلو فيه واقتضى له ذلك العجب بنفسه حتى زها على أبناء جنسه واستشعر أنه مجتهد مطلق فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر فخطأه في شيء)).

وقال أيضا: ((وقال في حق علي أخطأ في سبعة عشر شيئا خالف فيها نص الكتاب)) [5].

وقال في موضع آخر: ((ومنهم من نسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدم، ولقوله: إنه (أي عليّ) كان مخذولا حيث ما توجه وأنه حاول الخلافة مرارا فلم ينلها، وأن أبا بكر أسلم شيخا يدري ما يقول وعلي أسلم صبيا والصبي لا يصح إسلامه على قول، وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل مات وما نسيها)) [6].

والحافظ ابن حجر لم يكن متحاملا على الرجل بل كان في غاية الإنصاف معه وهو في هذه الأقوال لم يزد على أنه نقل ما قاله الناس فيه، وقد نبه هو إلى الطريقة المثلى التي ينبغي أن نتعامل بها مع الإمام ابن تيمية حيث قال في الدرر الكامنة دائما[7]: ((وهو بشر له ذنوب وخطأ فليتنبه على خطئه، وليقر بمهارته وإنصافه)).

وهذا، وا لله، غاية العدل والإنصاف في الحكم على الناس.

وحتى الشيخ الألباني نبه إلى خطأ ابن تيمية في كتابه منهاج السنة في بعض القضايا، عند تخريجه لحديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه» [8] الذي ضعفه ابن تيمية ـ كما يأتي

الحديث عنه ـ والذي يقول عنه الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء[9]: ((إن متنه متواتر)).

فالشيخ الألباني رد على ابن تيمية تضعيفه للحديث وأبدى دهشته من ذلك حيث قال في صحيحه[10] ((فمن العجب حقا أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة كما فعل بالحديث المتقدم هناك، فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة)).

من خلال هذه الأقوال يتضح لنا أن ابن تيمية ـ فعلا ـ تجنى بعض الشيء على الإمام علي، حيث إنه رد أحاديث كثيرة، لا لشيء سوى أنها في فضائل علي وأن الرافضي استشهد بها على أحقية علي في الخلافة، وهو استدلال باطل، لكن ابن تيمية بدل أن يرد الاستدلال فإنه رد الاستدلال والدليل جميعا.

وهناك سبب آخر لعله كان من العناصر التي أثرت في ابن تيمية وكان له دخل في سلوكه ذلك، وهو عنصر عام يتعلق بالوسط الذي عاش فيه ابن تيمية والموطن الذي نشأ فيه، وهو الشام التي كانت بحكم انتمائها للأمويين قد انتشر فيها مذهب النصب (أي بغض عليّ رضي الله عنه)، فلعل هذا الوسط كان له تأثيره هو الآخر في سلوك ابن تيمية وقد أشار الشيخ أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري إلى تأثير ذلك العنصر في الشاميين حيث قال في كتابه "تشنيف الآذان بأدلة استحباب السيادة عند اسمه عليه الصلاة والسلام في الصلاة والإقامة والآذان"[11] عن مذهب الشوام في النصب وانتشاره فيهم عند ذكره لتضعيف الذهبي لحديث الحاكم في فضائل علي وهو قوله عليه الصلاة والسلام: ((يا عليّ أنت سيد في الدنيا والآخرة، حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله)).

والذي قال الحاكم فيه: ((على شرط الشيخين)).

لكن الذهبي ضعفه وقال: ((وهذا وإن كان رواته ثقاة فهو منكر ليس ببعيد من الوضع)).

قال أبو الفيض تعليقا على كلام الذهبي: ((ولولا مذهب الشوام لما رضي عاقل لنفسه مثل هذا الجنون نسأل الله العافية))، ثم قال: ((فلا بارك الله في بني أمية ولا في بلد دسوا فيه سمهم وضلالهم)).

فالبحث الذي أقدمه اليوم ليس اكتشافا جديدا كما رأينا ولكنه محاولة مني للتنبيه على هذا الموضوع في كتابات ابن تيمية وبخاصة كتابه منهاج السنة الذي حاز منزلة عظيمة عند العلماء ولولا هذه الهفوات والهنات التي خدشت قليلا في صورته الجميلة، لكان كتابا لا مثيل له.

والجدير بالذكر ههنا، أنني لن استقصي كل هفوات ابن تيمية في هذا الجانب ولكني اكتفي بإيراد نماذج من هنا و هناك للتدليل عليه، تكون بإذن الله كافية في تحقيق المراد وبلوغ المقصود، وأبدأ بالأحاديث التي ضعفها ابن تيمية أو حكم بوضعها مع أنها في أعلى درجات الصحة، وطريقتي في ذلك أنني أخرج الحديث أولا ثم أذكر كلام ابن تيمية عليه ثم أعقب بأقوال العلماء.

أما الأحاديث التي عجز عن تضعيفها والتي حاول تأويلها تأويلا بعيدا من أجل صرفها عن دلالتها الواضحة والظاهرة فقد حاولت أن أستعين بأقوال العلماء في تفسيرها وبيان خطأ ابن تيمية فيها.

وأبدأ بالحديث الأول

وهو حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» الذي أخرجه الترمذي في جامعه في أبواب المناقب (باب مناقب علي)، عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم وقال: هذا الحديث حسن غريب[12].

وأخرجه أحمد في مواضع من مسنده من حديث البراء بن عازب في قصة غدير خم ومن حديث زيد بن أرقم[13].

هذا الحديث يقول فيه الذهبي: ((إن متنه متواتر))، كما سبق نقل ذلك عنه. وصححه الشيخ الألباني في صحيحه[14]، وانتقد تضعيف ابن تيمية له. وقد أفاض الشيخ أبوالفيض محمد بن الصديق الغماري في تتبع طرقه في كتابه المشار إليه - آنفا وأشار إلى أنه متواتر.

هذا الحديث حاول ابن تيمية كعادته أن يطعن في صحته أولا حيث قال في منهاج السنة [15]، ((وأما قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فليس في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي.

ثم يستدل على ضعفه بقول ابن حزم: ((وأما من كنت مولاه فعلي مولاه...)). فلا يصح من طريق الثقاة أصلا.

هذا أولا، بعد ذلك ينتقل إلى الطريقة الثانية، وهي تأويل الحديث على فرض صحته تأويلا بعيدا، بحيث يصبح لا دلالة فيه على فضل علي ولا على خاصية من خصائصه، فيقول: ((فإن كان قاله (أي الحديث) فلم يرد ولاية مختصا بها بل ولاية مشتركة، وهي ولاية الإيمان التي للمؤمنين. والموالاة ضد المعاداة ولا ريب أنه يجب موالاة المؤمنين على من سواهم، ففيه رد على النواصب))[16].

الحديث الثاني

قوله عليه الصلاة والسلام «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله»، فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال: «وعترتي أهل بيتي كم الله في أهل بيتي» ثلاثا.

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه[17] في فضائل الصحابة (باب من فضائل علي ابن أبي طالب) وأخرجه الترمذي في السنة [18] في كتاب المناقب (باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ) وقال: ((هذا حديث حسن غريب)).

وأخرجه أحمد في المسند[19] وقد صححه الشيخ الألباني وانتقد على ابن تيمية تضعيفه له هذا الحديث حاول ابن تيمية أن يطعن في صحته أولا فقال: ((وقد طعن غير واحد (هكذا بإطلاق دون ذكر واحد ممن طعن فيه) في هذه الزيادة ـ يعني قوله: «وعترتي...» ـ وقال: ((إنها ليست من الحديث)).

ثم انتقل إلى الطريقة الثانية وهي تأويل الحديث تأويلا يؤدي في النهاية إلى أنه ليس فيه مزية ولا فضيلة لآل البيت ولا لعلي فيقول: ((والذين اعتقدوا صحتها (أي الزيادة) وفيه إشارة إلى أنه هو لا يعتقدها قالوا: إنما يدل على أن مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلالة، وهذا قاله طائفة من أهل السنة، وهي من أجوبة أبي يعلى وغيره)).

ويقول أيضا: ((والحديث الذي في مسلم إذا كان قد قاله ((وهذا تشكيك في صحة الحديث)) فليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله وهذا أمر قد تقدمت الوصية به في حجة الوداع قبل ذلك وهو لم يأمر باتباع العترة)).

فالذي يلاحظ من كلام ابن تيمية هو محاولته إبطال دلالة الحديث على فضل آل

البيت وفضل علي رضي الله عنه بالطرق المختلفة، فبعد أن أجهد نفسه في إبطال الحديث من أساسه رغم أنه في مسلم، حاول أن يبطل دلالته على فضل آل البيت الذين هم أصحاب الكساء الذين قال عنهم النبي عليه الصلاة والسلام بعد أن جللهم بكسائه في حديث أم سلمة المشهور: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا»[20]، فجعل دلالته لا تختص بأصحاب الكساء بل هي عامة تشمل جميع بني هاشم، وهو تمييع للقضية ـ كما ترى ـ وأيضا فالحديث لا يقصد منه طاعتهم، بل يدل على مجرد الاحترام لهم والمحافظة عليهم.

لكن اسمع ما يقوله العلماء في الحديث:

قال ابن الملك: ((التمسك بالكتاب العمل بما فيه وهو الائتمار بأوامره والانتهاء عن نواهيه ومعنى التمسك بالعترة محبتهم والاهتداء بهديهم وسيرتهم)). تحفة الأحوذي (196/10).

وقال الطيبي: ((في قوله: «إني تارك فيكم» إشارة إلى أنهما بمنزلة التوأمين الخلفين عن رسول الله ﷺ وأنه يوصي الأمة بحسن المخالفة معهما وإيثار حقهما على أنفسهم كما يوصي الأب المشفق الناس في أولاده)). تحفة الأحوذي (197/10).

ويقول في موضع آخر: ((لعل السر في هذه التوصية واقتران العترة بالقرآن أن إيجاب محبتهم لائح من معنى قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى﴾، فإن الله تعالى جعل شكر إنعامه وإحسانه بالقرآن منوطا بمحبتهم على سبيل الحصر)).

الحديث الثالث

حديث المؤاخاة بين النبي عليه الصلاة والسلام وعلي رضي الله عنه الذي أبطله ابن تيمية وحكم عليه بالوضع وقال بأنه ((لم تكن مؤاخاة بينهما بل آخى بين علي وسهل بن حنيف، وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار والصواب المقطوع به أن المؤاخاة لم تكن. وكل ما روي في ذلك فإنه باطل:

إما أن يكون من رواية من يتعمد الكذب وإما أن يكون أخطأ فيه، ولذلك لم يخرج أهل الصحيح شيئا من ذلك))[21].

وقال في مختصر منهاج السنة[22]: ((وأحاديث المؤاخاة كلها موضوعة ولا آخى

بين مهاجري ومهاجري ولكن بين المهاجرين والأنصار».

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في الفتح[23] بقوله: «وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصا مؤاخاة النبي لعلي، قال: لأن المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم بعضا ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي ﷺ لأحد منهم ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري و هذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض في المال والعشيرة والقوى، فآخى بين الأعلى والأدنى ليرتفق الأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى وبهذا تظهر حكمة مؤاخاة النبي ﷺ لعلي لأنه هو الذي يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة واستمر» اهـ. ثم ذكر أحاديث تدل على ما ذهب إليه وصححها.

الحديث الرابع

حديث سد الخوخات غير خوخة علي رضي الله عنه، الذي أورده ابن الجوزي في موضوعاته[24] وأبطله ابن تيمية وحكم عليه بالوضع أيضا وحجتهما في ذلك أنه من وضع الروافض ليقابلوا به الحديث الذي ورد في فضائل أبي بكر وهي قوله عليه الصلاة: «لايبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر»[25].

يقول ابن تيمية في معناه: «وهذا تخصيص له دون سواهم، وأراد بعض الكذابين أن يروي مثل ذلك لعلي والصحيح لا يعارضه الموضوع».

ولكن ابن حجر يرفض ذلك ويؤكد على صحة الحديث ويرد حجة من حكم عليه بالوضع فيقول في الفتح [26]: «تنبيه: جاء في الأبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب (يعني الحديث الذي في أبي بكر) منها حديث ابن أبي وقاص قال: أمرنا رسول الله بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي أخرجه أحمد والنسائي وإسناده قوي، وفي رواية للطبراني في الأوسط رجالها ثقاة مع زيادة: فقالوا: يا رسول الله: سددت أبوابنا فقال: «ما أنا سددتها ولكن الله سدها». ثم وردت أحاديث أخرى في المعنى نفسه عند أحمد والنسائي والحاكم وغيرهم من حديث ابن عباس وابن عمر وزيد ابن أرقم.

ثم قال (أي ابن حجر): وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضا، وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلا عن مجموعها.

ثم قال: وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته، وأخطأ في ذلك خطأ شنيعا فإنه سلك في ذلك رد الأحاديث الصحيحة بتوهمه مع أن الجمع بين القصتين ممكن.

إلى أن يقول: ((ومحصل الجمع أن الأمر بسد الأبواب وقع مرتين ففي الأولى استثني علي لما ذكره، وفي الأخرى استثني أبو بكر، ولكن لا يتم ذلك إلا بأن يحمل ما في قصة علي على الباب الحقيقي، وما قصة أبي بكر على الباب المجازي والمراد به: الخوخة كما صرح به في بعض طرقه))اهـ.

الحديث الخامس

قول علي ﷺ، الذي رواه مسلم [27].

«لقد عهد إليَّ النبي ﷺ أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»، وقد ورد بروايات أخرى وبألفاظ مختلفة عن أبي سعيد الخدري عند الترمذي [28] بلفظ: «إنا كنا لنعرف المنافقين ـ نحن معشر الأنصار ـ ببغضهم علي ابن أبي طالب».

وعن ابن عمر ﷺ بلفظ: «ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي ﷺ إلا ببغضهم عليا» [29].

وعن جابر بن عبد الله أيضا كما في الزوائد [30] ولفظه: «والله ما كنا نعرف منافقينا على عهد رسول الله ﷺ إلا ببغضهم عليا» وقال: ((رواه الطبراني في الأوسط والبزار بنحوه)).

الإمام ابن تيمية ـ كعادته ـ حاول أن يطعن في حديث علي الذي رواه مسلم حين قال: ((إن كان هذا محفوظا ثابتا...)) فهو ـ كما ترى ـ يشكك في صحته رغم وروده في مسلم، وأما الأحاديث الأخرى المروية عن ابن عمر وغيره، فإنه يحكم عليها بالوضع ابتداء حيث يقول بعد إيرادها: ((فإن هذا مما يعلم كل عالم أنه كذب)).

وحجته في ذلك ((أن النفاق له علامات كثيرة وأسباب متعددة غير بغض علي)). هكذا ترد الأحاديث.

ويلحّ في الطعن في الحديث في موضع آخر من الكتاب نفسه (147/7) حيث يقول عند تناوله لحديث «آية الايمان حب الأنصار...» ((فإن هذه الأحاديث أصح مما روي في علي أنه قال :«إنه لعهد إليَّ...». وحجته في ذلك ((أن هذا من أفراد مسلم وهو من رواية عدى بن ثابت عن زر بن حبيش

عن علي، والبخاري أعرض عن هذا الحديث بخلاف حديث الأنصار فإنه اتفق عليه أهل الصحيح كلهم البخاري وغيره، وأهل العلم يعلمون يقينا أن النبي ﷺ قاله وحديث علي قد شك فيه بعضهم».

الحديث السادس

قوله عليه السلام يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله». الحديث اتفق على تخريجه البخاري ومسلم[31]، حتى تطاول لها الصحابة رضوان الله عليهم كما ورد في حديث سعد بن أبي وقاص في مسلم «فأعطاها لعلي رضي الله عنه، والذي كان أرمد يومها فبصق في عينيه ففتح الله على يديه».

وقوله عليه الصلاة والسلام له: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» المتفق عليه أيضا[32].

هذان الحديثان الصريحان في مناقب علي وغيرهما من الأحاديث، لا تدل عند ابن تيمية على خصائص علي حيث يقول: «فهذه الأمور ليست من خصائص علي، لكنها من فضائله ومناقبه التي تعرف بها فضيلة».

وكيف لا تكون هذه من خصائص علي، وسعد بن أبي وقاص الذي رواها يقول بعد أن دعاه معاوية إلى سب علي، فلما أبى سعد ذلك قال له: «ما منعك أن تسب أبا التراب فماذا كان جواب سعد عندئذ؟ كان جوابه كما روى ذلك الإمام مسلم[33] أنه قال لمعاوية: أما ذكرت ثلاثا قالهن رسول الله ﷺ، فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم»، ثم ذكر هذه الأحاديث.

فلو لم تكن من خصائصه، كيف يتمنى سعد ابن أبي وقاص وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة أن تكون له واحدة منها.

هذه واحدة، الأمر الثاني ما يشتم من تعليق ابن تيمية على هذه الأحاديث دائما من أنها لم تكن موجودة قبل ظهور النواصب حيث يقول: «واشتهر رواية أهل السنة لها، ليدفعوا بها قدح من قدح في علي وجعلوه كافرا أو ظالما من الخوارج وغيرهم»[34].

فهل يعني هذا إلا أن هذه الأحاديث لم تكن موجودة، فلما قامت النواصب وشرعت في الطعن في علي، عند ذلك وضع أهل السنة هذه الأحاديث ليردوا بها قدح من قدح منهم فيه.

والطامة الأخرى هو ما حاول أن يبرر به إيراد هذه الأحاديث عند أهل السنة وهو حاجتهم إليها إثبات إيمان علي وعدله ودينه حيث قال: ((وأهل العلم والسنة يحتاجون إلى إثبات إيمان علي وعدله ودينه للرد على هؤلاء (أي النواصب) أعظم مما يحتاجون إلى مناظرة الشيعة)) (46/5).

فكأن إيمان علي لم يتواتر كما تواتر إيمان غيره حتى أصبح يحتاج فيه إلى دليل. فهل هناك طعن في علي أعظم من هذا.

الحديث السابع

قوله عليه الصلاة والسلام في عمار بن ياسر: «تقتلك الفئة الباغية» الذي رواه البخاري ومسلم [35] لكن رغم ذلك، فإن ابن تيمية اضطرب فيه اضطرابا كبيرا فمرة يحاول أن يقدح فيه ولكن بطريقة ملتوية حيث يقول: ((فههنا للناس أقوال: منهم من قدح في حديث عمار)).

ومرة يصححه فيقول: ((قد رواه مسلم في صحيحه من غير وجه، ورواه البخاري، والحديث ثابت في الصحيحين وقد صححه أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة، وإن كان روي عنه أنه ضعفه فآخر الأمرين منه تصحيحه)) [36].

بعد ذلك ينتقل إلى تأويل الحديث كعادته، فينقل عن بعضهم أن البغي هنا بمعنى الطلب ولكنه يضعف هو هذا التأويل، ثم ينسب إلى السلف والأئمة، كأبي حنيفة ومالك وغيرهما القول بأنه لم يوجد شرط الطائفة الباغية.

وفي الأخير وحتى يبرئ ساحة معاوية من قتل عمار، يحصر الطائفة الباغية في الذين باشروا قتله. فيقول: ((والذين قتلوه هم الذين باشروا قتله)) [37].

بل يزيد في التضليل والتمويه عندما يذكر وفي عدة مواضع من كتابه بأن الذي قتل عمارا هو أبو الغادية وأبو الغادية هذا ((كان من السابقين لأنه من أهل بيعة الرضوان ((هذا الكلام ينقله عن ابن حزم الذي لا يخفى على أحد مشربه الأموي. وهذا الكلام يقصد به ابن تيمية الطعن في عمار بأن الذين قتلوه لم يكونوا منحرفين بل كانوا من السابقين وهذا - الكلام ذكره ابن تيمية في معرض كلامه عن أن من الذين قاتلوا عليا كانوا من السابقين)) (55/7).

الحديث الثامن

حديث المباهلة: «لما نزل قوله تعالى: ﴿قل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾ (آل عمران) الآية 61.

أخذ النبي ﷺ عليا وفاطمة وحسنا وحسينا وذهب بهم لمباهلة وفد النصارى.

فلما رآهم الوفد امتنعوا عن المباهلة وقال أسقفهم: يا معشر النصارى إني لأرى وجوها لو دعت الله أن يزيل جبلا من مكانه لأزاله فلا تباهلوا فتهلكوا ولا يبقى على وجه الأرض نصراني إلى يوم القيامة». (تحفة الأحوذي 278/8).

الإمام ابن تيمية عندما لم يجد ما يفعله أمام صحة الحديث ولم يجد طريقا للطعن فيه، حاول أن يبتعد به عن دلالته الظاهرة والواضحة والتي لا يماري فيها إلا متعصب على العترة الطاهرة، فجاء كلامه بعيدا كل البعد عن المعقول، فالنبي عند ابن تيمية لم يختر هؤلاء الأربعة لفضلهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى ولكن اختارهم لأنهم كانوا أقرب الناس إليه، لأن المباهلة تحدث بذوي القربى، والنبي لجأ إلى هؤلاء الأربعة عندما لم يجد عنده من الأولاد ذكرا.

يقول: «لكن خصهم بذلك لأنهم أقرب إليه من غيرهم فإنه لم يكن له ولد ذكر إذ ذاك يمشي معه»[38].

ويقول عن فاطمة: إن قوله ﴿نساءنا﴾ لا يختص بفاطمة، بل من دعاه من بناته كان بمنزلتها في ذلك، لكن لم يكن عنده إذ ذاك إلا فاطمة فإن رقية وزينب وأم كلثوم كن قد توفين قبل ذلك» (129/7).

يقول الألوسي في رد هذه الدعاوى: «وذهب النواصب إلى أن ما وقع منه ﷺ كان مجرد إلزام الخصم وتبكيته وأنه لا يدل على فضل أولئك الكرام على نبينا وعليهم أفضل الصلاة وأكمل السلام وأنت تعلم أن هذا الزعم ضرب من الهذيان وأثر من مس الشيطان».

الحديث التاسع

حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه الذي استوى فيه المضعفون والمصححون، فممن نفى صحته وطعن فيه علي بن المديني كما في

ترجمته في طبقات الشافعية (150/2) والإمام أحمد وابن الجوزي في الموضوعات (355/1) والإمام الذهبي رحمه الله كما في "تنزيه الشريعة المرفوعة" لابن عراق (379/1) وابن القيم في المنار المنيف (ص57) وابن كثير في البداية والنهاية (323/1) والشوكاني في الفوائد المجموعة.

وابن تيمية كعادته بذل جهدا كبيرا في رد الحديث وخصص أكثر من ثلاثين صفحة من منهاج السنة (165/8 ـ 198) للرد على الطحاوي الذي حسنه في تأويل مشكل الآثار وأغلظ القول له حتى قال التهانوي في كتابه "قواعد في علوم الحديث" ص441:

((ومما رده ابن تيمية من الأحاديث الجياد في كتابه "منهاج السنة" حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه، ولما رأى الطحاوي قد حسنه وأثبته جعل يجرح الطحاوي بلسان ذلق فمثل هؤلاء المتشددين لا يحتج بقولهم إلا بعد التثبت والتأمل والله أعلم)).

وليس الطحاوي وحده الذي صححه، بل صححه عدد كبير من العلماء والأئمة الذين يحتج بقولهم في هذا الباب من أمثال أحمد بن صالح المصري الذي قال في هذا الحديث:

((لاينبغي لمن كان سبيله العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء في رد الشمس لأنه من علامات النبوة))، والحاكم النيسابوري والبيهقي في "دلائل النبوة" والقاضي عياض في "الشفا" والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد" (297/8) والحافظ ابن العراقي في "طرح التثريب" (247/7).

وممن صححه ورد على من ضعفه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (155/2) حيث قال: ((وروي الطحاوي والطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي في "الدلائل" عن أسماء بنت عميس أنه صلى الله عليه وسلم دعا لما نام على ركبة علي ففاتته صلاة العصر، فردت الشمس حتى صلى علي، ثم غربت وهذا أبلغ في المعجزة. قال: وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده في الموضوعات وكذا ابن تيمية في كتاب الرد على الروافض في زعمه وضعه)).

وممن صححه أيضا القسطلاني في "المواهب اللدنية" وشارحه الزرقاني، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (336/1) وألف جزءا فيه سماه "كشف اللبس في حديث رد الشمس" والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص226).

الحديث العاشر

وهو قول علي: «أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين»، وقد ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة رواها الحاكم في المستدرك (39). من حديث أبي أيوب الأنصاري أنه قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين». وأورده بلفظ آخر عن أبي أيوب أيضا أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول لعلي: «تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين. قال أبو أيوب: قلت: مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال: مع علي بن أبي طالب». ولم يعلق الحاكم على الحديثين. لكن الذهبي قال في "تلخيص المستدرك": ((قلت: لم يصح، ساقه الحاكم بإسنادين مختلفين إلى أبي أيوب ضعيفين)).

وأخرجه ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة (387/1) بلفظ: ((أمرنا بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين مع علي)).

وأورده الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"(ص383).

لكن رواه النسائي في الخصائص بإسناد صحيح (40). وأما ابن تيمية فكعادته حكم على الحديث ابتداء بالوضع حيث قال: ((فهو حديث موضوع على النبي ﷺ))(41).

ومن هنا فالقتال الذي قام به الإمام علي، لم يكن عند ابن تيمية ((مأمورا به لا واجبا ولا مستحبا))(42).

وقال في موضع آخر: ((وإن لم يكن علي مأمورا بقتالهم، ولا كان فرضا عليه قتالهم لمجرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين شرائع الإسلام)).

وهو قول مخالف أولا لنصوص القرآن التي تأمر بقتال الطائفة الباغية كما في قوله تعالى: ﴿وإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾.

يقول ابن قدامة في بيان الأحكام التي اشتملت عليها هذه الآية: "المغني والشرح الكبير" (48/15).

ففيها خمس فوائد منها :

أولا: أنهم لم يخرجوا بالبغي عن الإيمان فإنه سماهم مسلمين.

ثانيا: أوجب قتالهم.

ثالثا: الآية أفادت جواز قتال كل من منع حقا عليه.

ويقول البغوي بعد أن يبين الخطوات التي ينبغي أن يسلكها الإمام مع الطائفة الباغية قبل أن يقاتلهم: وهو سؤالهم عما ينقمون ودعوتهم إلى الطاعة حتى تكون الكلمة واحدة، فإن امتنعوا، دعاهم إلى المناظرة ثم قال: ((فإن أصروا على بغيهم يقاتلهم الإمام حتى يفيئوا إلى طاعته قال تعالى: ﴿وإن طائفتان﴾)) (الآية 9).

وهو أيضا مخالف لقول أهل السنة والجماعة الذين يصرحون بأن الحق كان مع علي وأنه كان مصيبا في قتال من خرجوا عليه وقاتلوه سواء في معركة الجمل أو صفين أو النهروان وأن من قاتله كان باغيا عليه بصريح الحديث: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية».

يقول الإمام الرافعي محرر مذهب الشافعي: ((وثبت أن أهل الجمل وصفين والنهروان بغاة)).

وقد أثبت الحافظ ابن حجر هذه الجملة في "التلخيص" (51/4) وقال بعدها: ((هو كما قال ويدل عليه: «أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين...».رواه النسائي في الخصائص والبزار والطبراني. قال: ((الناكثين أهل الجمل لأنهم نكثوا بيعته، والقاسطين أهل الشام لأنهم جاروا عن الحق في عدم مبايعته، والمارقين أهل النهروان لثبوت الخبر الصحيح فيهم)).

وذكر عبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق [43] ما نصه: ((وقالوا (أي أهل السنة) بإمامة علي في وقته وقالوا: بتصويب علي في حروبه بالبصرة وبصفين وبالنهروان)). ونقل الإمام البيهقي في كتاب الاعتقاد[44] عن ابن خزيمة أنه قال: ((وكل من نازع علي بن أبي طالب في إمارته فهو باغ على هذا عهدت مشايخنا، وبه قال ابن إدريس يعنى الشافعي رحمه الله)).

ويقول البغدادي في أصول الدين [45]: ((أجمع أصحابنا أن عليا رضي الله عنه كان مصيبا في قتال أصحاب الجمل وفي قتال أصحاب معاوية بصفين وقالوا في الذين قاتلوه بالبصرة: أنهم كانوا على الخطأ. وقالوا في عائشة وفي طلحة والزبير أنهم أخطأوا ولم يفسقوا)).

قال: ((وأما أصحاب معاوية فإنهم بغوا وسماهم النبي صلى الله عليه وسلم بغاة في قوله لعمار تقتلك الفئة الباغية، ولم يكفروا بهذا البغي)).

وهذا هو الذي قاله عمار بن ياسر رضي الله عنه فيما رواه عنه البيهقي [46] في سننه قال:

«لاتقولوا كفر أهل الشام ولكن قولوا: فسقوا أوظلموا» وقال أيضا: «إن عائشة قد سارت إلى البصرة، والله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلاكم إياه تطيعون أم هي». رواه البخاري.

قال ابن حجر في بيان مراد عمار (الفتح 58/13): ((ومراد عمار بقوله ذلك أن الصواب في تلك القصة كان مع علي وأن عائشة مع ذلك لم تخرج عن الإسلام ولا أن تكون زوجة النبي ﷺ في الجنة)).

وكذا رواه ابن أبي شيبة في مصنفه [47]. بروايات مختلفة جاء في إحداها: «ولكنهم قوم مفتونون جاروا عن الحق، فحق علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا إليه».

وقال إمام الحرمين في الإرشاد[48]: ((علي ابن أبي طالب كان إماما حقا في توليته ومقاتلوه بغاة، وحسن الظن بهم يقتضي أن يظن بهم قصد الخير وإن أخطأوه)).

ويقول الإمام البيهقي في كتاب الاعتقاد[49]: ((وأما خروج من خرج على أمير المؤمنين رضي الله عنه مع أهل الشام في طلب دم عثمان ثم منازعته إياه في الإمارة فإنه غير مصيب فيما فعل.

إن الذي خرج عليه ونازعه كان باغيا عليه ولكن لم يخرج من خرج عليه ببغيه من الإسلام)).

ويقول أيضا في مناقب الإمام الشافعي [50] عند تعليقه على قول الخليفة عمر بن عبد العزيز عندما سئل عن قوله في أهل صفين: ((تلك دماء طهر الله منها يدي فلا أحب أن أخضب بها لساني)).

قال البيهقي بعده: ((وهذا رأي حسن من عمر في السكوت عما لا يعنيه إذا لم يحتج إلى القول فيه، فأما إذا احتاج إلى تعلم السيرة في قتال الفئة الباغية، فلا بد له من متابعة علي بن أبي طالب في سيرته في قتالهم)).

ثم لابد أن يعتقد كونه محقا في قتالهم، وإذا كان هو محقا في قتاله لمعاوية وغيره كان خصمه مخطئا في قتاله والخروج عليه غير أنه لم يخرج ببغيه عن الإسلام وقال في تعليقه على تصويب الشافعي للإمام علي في قتاله لمعاوية وغيره: ((وفي كل هذا دلالة على أن الشافعي رحمه الله كان يعتقد في علي أنه كان محقا في قتاله من خرج عن طاعته من المؤمنين وسار

بسيرته في قتالهم، وقصد به حملهم على الرجوع إلى الطاعة كما قال تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ (الحجرات/9).

بل ينقل حتى عن الإمام أحمد أنه كان يوافق الإمام الشافعي في تصويب عمل الإمام عليّ في قتاله معاوية وغيره، وذلك في مناقشة له مع الإمام يحي بن معين الذي كان ينسب الإمام الشافعي إلى التشيع بسبب تأليفه كتابا في قتال أهل البغي احتج فيه من أوله إلى آخره بعلي بن أبي طالب.

قال له الإمام أحمد: ((فبمن كان يحتج الشافعي في قتال أهل البغي، وأول من ابتلى من هذه الأمة بقتال أهل البغي علي ابن أبي طالب، وهو الذي سن قتالهم وأحكامهم، ليس عن النبي ﷺ ولا عن الخلفاء غيره فيه سنة، فبمن كان يستن فخجل يحي من ذلك)).

ومن هنا فالإمام علي لم يكن محقا فحسب في قتال الذين خرجوا عليه وقاتلوه وحملوا في وجهه السلاح، بل سن بعمله ذلك سنة عظيمة أصبحت تشريعا للمسلمين بعد ذلك، وهي قتال أهل البغي الذين لم يسن أحد في قتالهم شيئا لا النبي ولا غيره من الخلفاء.

وكيف يصلح كلام ابن تيمية بأن ترك القتال من علي كان أفضل[51] وأصلح وخيرا، ولست أدري كيف كنا نعرف سنة الإسلام في أهل البغي وكيف نعرف الخبيث من الطيب، وكيف كنا نعرف الخوارج بفكرهم الخطير الذي خرجوا به على الأمة لولا قتال الإمام علي للذين بغوا عليه.

ومما يدل على أحقية علي في قتاله ما رواه الإمام البيهقي في كتابه فضائل الصحابة من توبة من قاتله من أصحاب النبي ﷺ يوم الجمل ومن اعتراف معاوية بذنوبه في قصة المسور بن مخرمة، وأنه يرجو النجاة بكلمة الشهادة وما يقيمه من الحدود، وقتال المشركين مع صحابة رسول الله ﷺ.

الحديث الحادي عشر

ما ثبت عن النبي أنه ولى أسامة بن زيد وعمرو بن العاص... على أبي بكر الصديق

لقد أنكر ابن تيمية أن يكون النبي ﷺ ولى على أبي بكر أحدا وحكم على الحديث المتفق عليه والذي فيه أن النبي ولى على أبي بكر أسامة ابن زيد بأنه من الكذب المتفق على كذبه حيث قال: ((ولم يولِّ النبي ﷺ على أبي بكر لا أسامة بن زيد ولا عمرو بن العاص. فأما تأمير

أسامة عليه فمن الكذب المتفق عليه)) منهاج السنة (50/491).

وهو قول مخالف للنصوص الحديثية الصحيحة ومخالف أيضا لأقوال علماء أهل السنة وقد رد على ابن تيمية قوله ذلك كثير من العلماء وبينوا بطلان ما ذهب إليه ومنهم ابن حجر الذي قال في فتح الباري (152/8) عند شرحه لحديث بعث أسامة بن زيد الذي أخرجه البخاري في كتاب المغازي: ((وكان ممن انتدب مع أسامة كبار المهاجرين والأنصار منهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وسعد وسعيد وقتادة بن النعمان وسلمة بن أسلم)).

قال: ((وقد أنكر ابن تيمية في كتاب "الرد على ابن المطهر" أن يكون أبو بكر وعمر كانا في جيش أسامة ومستند ما ذكره ما أخرجه الواقدي بأسانيده في المغازي وذكره ابن سعد في أواخر الترجمة النبوية بغير إسناد)).

ونقل (أي ابن حجر) عن ابن إسحاق في سيرته هذه القصة بلفظ أصرح مما عند البخاري: «بدأ برسول الله ﷺ وجعه يوم الأربعاء فأصبح يوم الخميس فعقد لأسامة فقال: اغز في سبيل الله وسر إلى موضع مقتل أبيك، فقد وليتك هذا الجيش»، فذكر القصة وفيها: ((لم يبق أحد من المهاجرين الأولين إلا انتدب في تلك الغزوة منهم أبو بكر وعمر، ولما جهزه أبو بكر بعد أن استخلف سأله أبو بكر أن يأذن لعمر بالإقامة فأذن)).

قال ابن حجر بعد ذلك: ((ذكر ذلك كله ابن الجوزي في المنتظم جازما به)).

وذكر ذلك ابن الأثير في الكامل (215/2) في أحداث سنة إحدى عشرة حيث قال: ((وأوعب مع أسامة المهاجرون الأولون منهم أبو بكر وعمر، فبينما الناس على ذلك ابتدأ برسول الله ﷺ مرضه)).

وفي طبقات ابن سعد (249/2) عن ابن عمر أنه قال: «إن النبي ﷺ بعث سرية فيهم أبو بكر وعمر واستعمل عليهم أسامة ابن زيد».

وقد ذهب أبو زهرة إلى أبعد من ذلك في كتابه (خاتم النبيين) (1479/2)، حين قال: ((وقد أجمع الرواة على أنه عليه الصلاة والسلام جعل في إمرته الشيخين أبا بكر وعمر)).

وأما تأمير عمرو بن العاص على أبي بكر وعمر فهو يبدو مضطربا فيها حيث أحاها ومنعها في أول الأمر ثم اعترف بها بعد ذلك

لكنه جعل لها مخارج أخرى، حيث قال: ((وأما قصة عمرو بن العاص، فإن النبي ﷺ كان أرسل عمرا في سرية وهي غزوة ذات السلاسل، وكانت إلى بني عذرة، وهم أخوال عمرو، فأمر عمرا ليكون ذلك سببا لإسلامهم للقرابة التي له منهم)).

ولكن الحديث لا يشير إلى ما ذهب إليه ابن تيمية لا من قريب ولا من بعيد ، بل حتى عمرو ابن العاصي لم يشر إلى هذا من خلال كلامه الذي جاء فيه كما هو عند البيهقي «فحدثت نفسي أنه لم يبعثني على قوم فيهم أبو بكر وعمر إلا لمنزلة لي عنده».

وقد استنتج العلماء من الحادثة ((جواز تأمير المفضول على الفاضل إذا امتاز المفضول بصفة تتعلق بتلك الولاية)).(فتح الباري8/75).

الطريقة الثالثة: تحريف كلام الأئمة

ومن أجل تحقيق غرضه لا يتردد حتى في تشويه كلام غيره ممن يخالفه وتحريفه وتأويله تأويلا بعيدا كل البعد عن حقيقته، من ذلك ما فعله مع الإمام الشهرستاني عند قول هذا الأخير عن الإمام علي: ((وبالجملة كان الحق مع علي وعلي مع الحق)).

وهو كلام واضح، في أنه يقصد المقارنة بين علي وبين خصومه ممن قاتله وناصب العداء له ولا يقصد أبدا المقارنة بين علي وبين من سبقه من الخلفاء ولكن بن تيمية فهم غير هذا، فهم أنه يقصد المقارنة بين علي ومن سبقه من الخلفاء ، وبناء على ذلك حكم على كلامه بالبطلان وأنه لا يقوله غير الشيعة حيث يقول: ((وأما دعوى المدعي أن الحق كان مع علي وعلي مع الحق، وتخصيصه بهذا دون أبي بكر وعمر وعثمان فهذا لا يقوله أحد من المسلمين غير الشيعة)). منهاج السنة (362/6).

فانظر ــ رحمك الله ــ إلى هذا التحريف والتبديل والتمويه.

- ومن ذلك أيضا تمسكه بكل ما من شأنه أن يخدم مذهبه في التهوين من شأن علي رضي الله عنه من ذلك مثلا استدلاله بقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي جاء فيه أنهم كانوا يذكرون على عهد النبي الخلفاء الثلاثة ويسكتون ولا يذكرون عليا، حيث يقول عبد الله بن عمر: ((إنكم تعلمون أنا كنا نقول على

عهد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ» أخرجه البخاري رقم الحديث 3679.

وفي رواية: «ثم ندع أصحاب النبي لا نفاضل بينهم»، وابن تيمية يقصد من إيراده هذا الأثر أن يبين بأن الفضل كان منحصرا في هؤلاء الثلاثة.

أما غيرهم ـ ومنهم عليّ ﷺ فلم يكن لهم فضل يتميزون به أو يستطيعون به اللحاق بهؤلاء.

ولكن اسمعوا معي ما يقوله الإمام الخطابي في تأويل هذا الأثر، الذي لا يقصد به ابن عمر أبدا الإزدراء بعلي ولا تأخيره عن الثلاثة بل إنه «أراد به الشيوخ وذوي الأسنان منهم الذين كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر شاورهم فيه.

وكان علي في زمان رسول الله ﷺ حديث السن، ولم يرد ابن عمر الإزراء بعلي ﷺ ولا تأخيره ودفعه على الفضيلة بعد عثمان، ففضله مشهور لا ينكره ابن عمر ولا غيره من الصحابة» اهـ. معالم السنن (18/7).

وحتى ولو كان ابن عمر يقصد ذلك، فليس كلامه دليلا على تأخر علي ولا تخلفه عن الكبار في الفضل. و قد طعن بعض العلماء في الحديث لكونه لم يذكر عليا كابن عبد البر في الانتقاء و قد أغلظ ابن معين القول فيمن يذكر الثلاثة و يسكت عن علي، و أما ابن حجر فيذكر أن العلماء اتفقوا على تأويل هذا الأثر لأنه يتعارض مع الأحاديث الصحيحة التي تنص على تقديم علي بعد الثلاثة ومن ذلك أيضا استدلاله على فضل أبي بكر على علي وتفوقه عليه بالمصاهرة حيث يرى أن مصاهرة أبي بكر للنبي «كانت على وجه لا يشاركه فيه أحد، وأما مصاهرة علي فقد شاركه فيها عثمان» (المنهاج 246/8).

ولست أدري وجه هذا التفرد الذي اختص به أبو بكر في مصاهرته. فان كان يقصد بمشاركة عثمان لعلي أن كليهما تزوج ابنة رسول الله ﷺ، فأعتقد أنه حتى أبو بكر شاركه غيره في المصاهرة من هذا الوجه، لأن النبي عليه السلام لم يتزوج عائشة فحسب بل تزوج كثيرا غيرها وكل واحد من أباء نسائه الكثيرات شارك أبا بكر في مصاهرته للنبي ﷺ. فظهر بهذا أن كلام ابن تيمية ليس صحيحا ولا مؤسسا.

ولعل كلام ابن تيمية هذا يصدق في علي أكثر من صدقه في أبي بكر، لأن عليا ـ فعلا ـ

ينفرد في مصاهرته للنبي على غيره، فهو زوج فاطمة رضي الله عنها بضعة النبي ﷺ، وسيدة نساء أهل الجنة وأم الحسنين سيدي شباب أهل الجنة، وبها حفظ الله نسل النبي ﷺ بينما انقطع من غيرها، فعلى هذا، مصاهرة علي للنبي ﷺ مما انفرد به ولم يشاركه فيها غيره.

ومن ذلك أيضا ما يقوله عند مقارنته بين عمر وعلي حيث يجعل عمر أفضل من علي، لماذا؟ لأن عمر ((كان أشد على الكفار وأكثر عداوة لهم من علي)). (منهاج السنة 861/4).

ويؤكد هذا المعنى في موضع آخر (147/7) حيث يقول: ((إن عليا لم يكن أعظم معاداة للكفار والمنافقين من عمر، بل ولا نعرف أنهم كانوا يتأذون منه كما يتأذون من عمر)) هكذا هو حال علي عند الإمام ابن تيمية.

الطريقة الرابعة: استشهاده بأقوال المبتدعة

هذا الأمر وقع فيه ابن تيمية في عدة مواضع من كتابه منهاج السنة، يأتي بأقوال المبتدعة ولا سيما الخوارج منهم الذين هم أعداء الإمام علي ثم يحتج بها على الشيعة، وهذا من باب رد البدعة بالبدعة. ورد الخطأ بمثله.

من ذلك ما جاء في الجزء 4 ص 399: حيث يقول: ((وأما الرافضي فإذا قدح في معاوية رضي الله عنه بأنه كان باغيا ظالما قال له الناصبي: وعلي أيضا كان باغيا ظالما لما قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال وصال عليهم وسفك دماء الأمة بغير فائدة لهم)).

وهذا الكلام غير صحيح من وجهين :

الوجه الأول: أنه ينسب القول بأن معاوية كان باغيا ظالما للرافضة، وهذا ليس صحيحا بل هو تمويه وتدليس، لأن هذا القول هو قول أهل السنة وأئمة الإسلام - كما رأينا من قبل - بل هو ما صرحت به الأحاديث الصحيحة، فنسبته إلى الشيعة يوهم بأن غيرهم لم يقولوه وهذا غير صحيح.

الوجه الثاني : أنه يأتي بكلام الخوارج بأن عليا كان أيضا باغيا وقد قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال.

وهذا أيضا غير صحيح لأن الإمام عليا لم يقاتل أحدا حتى استنفد الطرق التي كان يمكن أن ترد الناس عماهم فيه، فكان يبعث

بالرسل إلى معاوية، وقبل ذلك إلى طلحة والزبير وعائشة، يدعوهم إلى الطاعة والبيعة بل حتى الخوارج لم يبدأهم بالقتال أول مرة حتى بعث إليهم ابن عباس يحاورهم في سبب خروجهم على الإمام علي، بل لم يقاتلهم حتى قتلوا عبد الله بن خباب بن الأرت، فلما ذهب إليهم وطلب منهم أن يسلموه قتلته قالوا جميعا: كلنا قتلناه.

ومثل ذلك أيضا ما جاء في الجزء السادس ص 197 من استشهاد ابن تيمية بما يقوله الخوارج في علي ومتابعته لهم على ذلك حيث يقول: ((وكذلك علي رضي الله عنه ما ينكره الخوارج وغيرهم عليه غايته أن يكون ذنبا أو خطأ وكان قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة)).

فهو يوافق هؤلاء في قولهم إن عليا أذنب وأخطأ، لكن يختلف معهم فقط في الجزاء المترتب على ذلك الذنب، فهم يرون بحكم أنهم خوارج، أنه كفر بذلك الذنب وعليه فتلزمه التوبة، بينما ابن تيمية يرى كما يرى أهل السنة أن مجرد الذنب لا يخرج صاحبه من الإسلام وعليه فذنوبه وأخطاؤه مغفورة بأسباب أخرى.

ونحن نعلم أن الشبهات التي طرحها الخوارج وتمسكوا بها وكفروا من أجلها عليا كلها فندها لهم عبد الله ابن عباس وبين لهم خطأهم فيها حين ناقشهم وحاورهم، فكيف يأتي ابن تيمية بعد ذلك ليؤيدهم في أن عليا أذنب أو خطأ.

ومن ذلك أيضا استدلاله على أفضلية عثمان على علي بدليل غريب وعجيب وهو أن الذين خرجوا على علي كانوا أكثر عددا ممن خرجوا على عثمان حيث يقول: ((إن يقال: فإن عليا قاتله بقدر الذين قاتلوا عثمان أضعافا مضاعفة وكثير من عسكره خرجوا عليه وكفروه ثم إن أحدا من هؤلاء قتله قتل مستحل لقتله. متقرب إلى الله بقتله معتقدا فيه أقبح مما اعتقده قتلة عثمان))[52].

هل سمعتم أغرب من هذا الاستدلال على فضل عثمان وقبح علي، هل يصدر هذا الكلام من رجل يعقل ما يقول ؟

إن هذا الكلام - في اعتقادي - لا يصدر إلا عن شخص يكن شيئا في قلبه نحو علي رضي الله عنه. ابن تيمية يعلم جيدا أن الذين خرجوا على عليّ كانوا مخطئين وظالمين، وكانوا أصنافا ثلاثة.

أما الصنف الأول: وهم أصحاب الجمل فكانوا متأولين، وكانوا مخطئين في تأويلهم ظالمين لعلي كما ثبت عن النبي أنه قال للزبير: إنك تقاتل عليّا وأنت ظالم له، وقد اعترفوا بخطئهم بعد ذلك وعادوا فبايعوا عليا قبل موتهم كما فعل الزبير وطلحة.

وأما الصنف الثاني : وهم أهل صفين فكانوا بغاة بصريح الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ. كما سبق الإشارة إلى ذلك من قبل.

وأما الصنف الثالث: وهم الخوارج الذين يدعي ابن تيمية أنهم كانوا في جيش علي وأن أحدا منهم قتله متقربا به إلى الله تعالى، فهؤلاء لا يمكن أن يستدل بعملهم عاقل ينتسب إلى أهل السنة، وابن تيمية هو الذي ما انفك يحارب هذه الطائفة، ومؤلفاته مليئة بالرد عليهم وتفنيد شبههم، ثم يأتي هنا ويستدل بعملهم المشين وانحرافهم وبدعتهم على قبح علي رضي الله عنه.

أمر آخر: ابن تيمية يعلم جيدا أن الذين خرجوا على علي خرجوا في أول خلافته ولم يكن خروجهم نقمة على ممارسته في الحكم، لأنهم لم يمهلوه حتى يحكم ثم يحكموا عليه بل باغتوه بالخروج من أول الأمر. بخلاف عثمان رضي الله عنه، فإن الذين خرجوا عليه وقتلوه نقموا عليه أشياء كثيرة أحدثها في حكمه خرج بها عن سيرة سلفه بغض النظر عن صوابهم أو خطئهم، فالمقارنة بين الأمرين فيها ظلم كبير وإجحاف.

أمر آخر خطير في كلام ابن تيمية وهو قياسه الحق والباطل والفضل وعدمه بكثرة الموافقين والمخالفين، وهذا المقياس لا اعتقد أن أحدا قال به قبل ابن تيمية، وهل كثرة أتباع موسى أو عيسى عليهما السلام مثلا تجعلهما أفضل من نوح عليه السلام الذي لم يؤمن معه إلا القليل من الناس، بل القرآن يحدثنا دائما بأن الحق لا يتبعه إلى القلة وأما الباطل فله أنصار و أتباع كثر فهل هذا يصير الباطل حقا والرذيلة فضيلة، والنبي عليه السلام أخبرنا أن من الأنبياء عليهم السلام من يأتي يوم القيامة وليس معه أحد من الأتباع، فهل هذا يعني أن هؤلاء الأنبياء كانوا دون غيرهم في الفضل. بل النبي يعرف الجماعة ـ بأنها ـ ما وافق الحق ولو كنت وحدك.

وكذلك استدلاله بقول النواصب إن عليا كان مخذولا أينما توجه. ومن ذلك أيضا

استدلاله على صحة إيمان أبي بكر وعمر باتفاق الخوارج على ذلك بينما يقدحون في إيمان عثمان وعلي، وكأنني بالخوارج المبتدعة الذين خرجوا على الأمة وجردوا السيف عليها، والذين يقول هو فيهم: إنهم أول بدعة ظهرت في الإسلام وأول من جرد السيف على الأمة، ويقول في موضع آخر من فتاواه: إنهم هم الذين حملوا عليا على قبول التحكيم، وهم الذين خرجوا عليه بعد ذلك وكفروه بسبب قبوله التحكيم، كأني بهم اليوم أصبحوا حجة عنده حتى أصبح رحمه الله يستشهد بأقوالهم ويستأنس بها حيث يقول: ((بل إيمان أبي بكر وعمر وعدالتهما مما وافقت عليه الخوارج – مع تعنتهم – وهم ينازعون في إيمان عثمان وعلي، واتفقت الخوارج على تكفير علي، وقدحهم فيه أكثر من قدحهم في عثمان)) (منهاج السنة).

إلى غير ذلك من استشهاداته بأقوال المبتدعة وخصوم، الإمام علي.

موقفه من خلافة علي

موقفه من خلافة علي ﷺ مما يثير الاستغراب والدهشة ومن يقرأ كلامه في ذلك لا يتردد في الحكم عليه بأن بينه وبين علي شيئا جعله يقف تلك المواقف وتصدر عنه تلك الأقوال.

لقد أخذ طعنه في خلافة علي أشكالا عدة، ابتداء بمحاولته التشكيك في شرعيتها وانتهاء بالطعن فيها.

لقد حاول ابن تيمية بكل الوسائل أن يشكك في شرعية خلافة علي وذلك بسلوكه طرقا مختلفة، فمن ذلك مثلا أنه يستشهد بالأحاديث التي تخدمه ويصححها رغم طعن العلماء في أسانيدها كاستشهاده بحديث أبي داود الذي رواه من طريقين، طريق أبي بكرة وطريق جابر الأنصاري، أما حديث أبي بكرة ففيه أن النبي ﷺ قال يوما: «أيكم رأى رؤيا ؟ فقال أبو بكرة: أنا رأيت يا رسول الله كأن ميزانا دلي من السماء، فوزنت بأبي بكر فرجحت بأبي بكر، ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر بعمر، ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر بعثمان، ثم رفع الميزان، فقال النبي ﷺ: خلافة نبوة، ثم يؤتي الله الملك لمن يشاء».

هذا الحديث رواه أبو داود [53] والترمذي [54] والحاكم [55].

هذا الحديث بهذا السند فيه علي بن زيد وهو ابن جدعان ولا يحتج بحديثه.

وروى الحديث أيضا من طريق جابر الأنصاري وفيه أن النبي ﷺ قال: «رأى رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ ونيط عمر بأبي بكر ونيط عثمان بعمر قال جابر» :قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ وأما نوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه.

هذا الحديث رواه أبو داود[56] وإسناده منقطع، ورواه الحاكم في المستدرك[57] وضعف الألباني الحديث في ضعيف الجامع الصغير وزيادته" [58].

ابن تيمية في تعليقه على الحديث لم ينتظر طويلا ليصححه وليحكم من خلاله أن خلافة النبوة تنحصر في هؤلاء الثلاثة حيث يقول: ((فبين النبي ﷺ أن ولاية هؤلاء خلافة نبوة، ثم بعد ذلك ملك، وليس فيه ذكر علي لأنه لم يجتمع الناس في زمانه بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافة النبوة ولا الملك)) [59].

وفي موضع آخر أيضا يقول (537/1): ((وهذا أمر معلوم عند أهل العلم بالحديث يروون في صحة خلافة الثلاثة (أبي بكر وعمر وعثمان) نصوصا كثيرة بخلاف خلافة علي فإن نصوصها قليلة)).

أما حديث سفينة الذي يثبت الخلافة لعلي رضي الله عنه وهو قوله عليه السلام: «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا» قال سفينة: ((أمسك: خلافة أبي بكر وعمر ثلاث عشرة سنة وستة اشهر وخلافة عثمان رضي الله عنه ثنتا عشرة سنة ثم خلافة علي تكملة الثلاثين)) [60].

هذا الحديث رغم أنه احتج به أحمد بن حنبل وهو أعلم أهل زمانه بالحديث وصححه، وقال في الرد على من ينكر خلافة علي: ((من لم يربع بعلي فهو أضل من حمار أهله)) [61].

رغم هذا فقد حاول ابن تيمية كعادته الطعن فيه حيث قال: ((وأحمد بن حنبل مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث احتج على إمامة علي بالحديث الذي في السنن« تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تصير

ملكا» وبعض الناس ضعف هذا الحديث))(62).

ثم بعد ذلك جعل يحشد الأقوال من هنا وهناك من أجل تدعيم مذهبه في التشكيك في شرعية خلافة علي وحتى لو كانت هذه الأقوال منقولة عمن لا يعتمد قولهم من المبتدعة، مثال ذلك عند حكايته لأقوال الناس في خلافة علي، فينقل عن الكرامية أنهم قالوا بأن عليا كان إماما ومعاوية كان إماما.

وينسب قولا آخر لطائفة من أهل الحديث البصريين أنه لم يكن هناك إمام أصلا (63)، وهما قولان باطلان ـ كما ترى ـ لأنهما مخالفان للأحاديث الصحيحة والصريحة في صحة خلافة علي ومخالفان أيضا لأقوال العلماء من أهل السنة الذين يعتمد قولهم كالإمام الشافعي والإمام أحمد وغيرهما رحمهما الله ممن نقلنا أقوالهم من قبل.

وفي موضع آخر من كتابه (64) يقول: ((لأن النص والإجماع المثبتين لخلافة أبي بكر ليس في خلافة علي مثلهما، فإنه ليس في الصحيحين ما يدل على خلافته وإنما روى ذلك أهل السنن)).

ويقول في موضع آخر (534/1): ((وذلك أن من المعلوم لكل من عرف سيرة القوم أن اتفاق الخلق ومبايعتهم لأبي بكر وعمر وعثمان أعظم من اتفاقهم على بيعة علي رضي الله عنه)).

وهذا الكلام فيه نظر؛ فخلافة أبي بكر تمت برجلين هما عمر وأبي عبيدة عامر بن الجراح قبل أن يلتحق الناس بعد ذلك بل إن كثيرا من الأنصار وبني هاشم كانوا ناقمين على الطريقة التي تمت بها بيعة أبي بكر حتى قال سيدنا عمر : ((إن بيعة أبي بكر كانت فلتة ولكن الله تعالى وقى شرها))(65).

وإنكارهم على أبي بكر واحتجاجهم عليه لاستخلافه عمر بن الخطاب (مما لا يخفى على أحد) فهذا الكلام الذي قيل في علي يمكن أن يقال أيضا في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما جميعا.

بين علي وغيره رضي الله عنهم

أقلّ ما يمكن قوله عن منهج ابن تيمية في مقارنته بين علي وغيره كأبي بكر وعمر وحتى معاوية رضي الله عنهم أنه لم يكن منصفا، بل كان منحرفا حائدا عن العدل في الحكم بينهم، فهو عند حديثه عن علي وتناوله له يجرده من كل فضيلة ويلصق به وبخلافته كل نقيصة.

بينما اقتصر حديثه عن غيره على إبراز الفضائل فقط وإخفاء الجوانب السلبية.

فعلي لم تكن له فضيلة بخصوصه بل عامة فضائله مشتركة بينه وبين غيره، بينما فضائل أبي بكر وعمر لا يشاركهما فيها غيرهما (6/5)، وعلي لم يكن منتصبا لا بمكة ولا بالمدينة للدعوة إلى الإيمان كما كان أبو بكر وعمر (197/7) وأبو بكر لم تعرف له فتيا ولا حكم خالف نصا، بينما علي له كثير من ذلك (299/8).

وحتى في مقارنته بين علي ومعاوية فإنه سلك المنهج نفسه والأسلوب ذاته ، فعلي هو الذي ابتدأ الحرب ومعاوية لم يكن يريد الحرب، بل كان يريد السلام وعلى قاتل على الإمامة ومعاوية لم يكن يدعو إلى نفسه ولم يكن يريد الإمامة، والمصلحة واللطف اللذان جعلهما الله في خلافة بني أمية أعظم من اللطف والمصلحة اللذين حصلا بإمام معدوم أو عاجز (علي) [66].

وعلي قتل بسبب قتاله على الإمامة خلق كثير، ولم يحصل في ولايته لا قتال الكفار ولا فتح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادة خير (191/6).

والنزاع في الإمامة ((لم يظهر إلا في خلافة عليّ رضي الله عنه)).

وهو مخالف للنصوص الصريحة وأقوال العلماء التي تجعل بداية ذلك بعد وفاة النبي ﷺ وبالذات في سقيفة بني ساعدة.

وعند حديثه عن خلافة بني أمية وتحويل الحكم من خلافة راشدة على منهج النبوة إلى ملك عضوض (أي مستبد) غاب فيه مبدأ الشورى الذي هو الأساس المتين الذي يقوم عليه نظام الحكم في الإسلام، والذي يعتبره العلماء أول انحراف ظهر في الإسلام، وابن تيمية لا يتردد في تبرير خلافة بني أمية والحكم بشرعيتها بل ويجعلها أمرا طبيعيا كان لابد منه لإنقاذ الخلافة التي كانت في نظره ((قد ضعفت ضعفا أوجب أن تصير ملكا، فأقامها معاوية برحم وحلم)) [67].

وعند حديثه عن معاوية يعترف بأنه لم تكن له فضيلة بخصوصه ولكن مع ذلك: ((قد شهد مع رسول الله ﷺ حنينا والطائف وتبوك وحج معه حجة الوداع وكان يكتب الوحي، فهو ممن ائتمنه النبي ﷺ على كتابة الوحي كما ائتمن غيره من الصحابة)) (40/7).

ويتوقف عند هذا الحد ولا يزيد عليه، ولا يتعرض بشيء لما وقع من معاوية من هنات وأخطاء والتي أثبتها حتى علماء السنة، من ذلك ما قاله الحسن البصري كما في الكامل لابن الأثير (417/3).

والذي جاء فيه: «أربع خصال كن في معاوية، لو لم تكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة: ابتزاؤه على هذه الأمة بالسيف حتى أخذ الأمر من غير مشورة، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة، واستخلافه بعده ابنه سكيرا خميرا يلبس الحرير وادعاؤه زيادا وقد قال رسول الله ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» وقتله حجرا وأصحاب حجر (هو ابن عدي الصحابي الجليل). فيا ويلا له من أصحاب حجر».

وما نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء (157/3) عن الزبير بن بكار من قوله فيه: «كان معاوية أول من أمر بالنيروز والمهرجان واتخذ المقاصير في الجامع وأول من قتل مسلما صبرا، وأول من قام على رأسه حرس وأول من اتخذ الخدام الخصيان في الإسلام، وأول من بلغ درجات المنبر خمس عشرة مرقاة، وكان يقول أنا أول الملوك».

وما جاء في تاريخ الطبري (202/3) والكامل لابن الأثير (453/3) حول قتل معاوية لعبد الرحمن بن خالد بن الوليد: «وكان سبب موته (أي عبد الرحمن هذا) أنه كان قد عظم شأنه عند أهل الشام ومالوا إليه لما عنده من آثار أبيه ولغنائه في بلاد الروم ولشدة بأسه، فخافه معاوية وخشي منه وأمر ابن آثال النصراني أن يحتال في قتله وضمن له أن يضع عنه خراجه ما عاش وأن يوليه جباية خراج حمص، فلما قدم عبد الرحمن من الروم دس إليه ابن أثال شربة مسمومة مع بعض مماليكه فشربها فمات بحمص فوفى له معاوية بما ضمن».

ابن تيمية لا يتعرض لهذه الأمور بشيء بل في كل مرة يحاول أن يدرأ عن معاوية مثل هذه النقائص.

كلامه في التفاضل بين خديجة وعائشة

لست هنا في مقام الحديث عن فضائل خديجة أو عائشة رضي الله عنهما ففضائلهما عظيمة، لا ينكرها ولا يجحدها إلا جاهل أو متعصب أو منحرف.

لكنني وأنا أطالع كتاب منهاج السنة وجدت أن رأي ابن تيمية في التفاضل بينهما

يختلف عما كنت اعتقد من أنّ خديجة أفضل من عائشة وهذا اعتقد أنه أمر طبيعي لما كان لها من الفضل على هذا الدين وعلى النبي ﷺ، وكتب الحديث مليئة بالثناء عليها وعلى دورها في دعم الدعوة الإسلامية ومساندة النبي ﷺ ومساعدته ماديا ومعنويا قبل البعثة وبعدها، ومليئة بذكر مواقفها العظيمة في الإسلام التي لا يشاركها فيها غيرها. ويكفي في التدليل على عظمتها وعلى مكانتها في الإسلام أن سمي إلعام الذي توفيت فيه بعام الحزن لما كان لموتها من تأثير على حياة النبي ﷺ وعلى الدعوة.

ويكفي أن النبي لم يتزوج عليها غيرها حتى ماتت بينما تزوج على نسائه الأخريات وقد جاءت نصوص كثيرة تؤكد على فضل خديجة على سائر النساء ومنهن بطبيعة الحال عائشة رضي ا لله عنها، من ذلك مثلا ما رواه البخاري عنه ﷺ أنه قال: «خير نسائها مريم وخير نسائها خديجة».

وأخرج عن عائشة أنها قالت: «ما غرت على امرأة للنبي ﷺ كما غرت على خديجة وأمره ا لله أن يبشرها ببيت من قصب وإنه كان ليذبح الشاة فيهدي في حلائلها منها ما يسعهن».

وفي رواية أخرى زيادة: «فربما قلت له: كأن لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة؟ فيقول: إنها كانت وكانت، وكان لي منها ولد».

ومن ذلك أيضا ما رواه البزار والطبراني من حديث عمار بن ياسر أن النبي ﷺ قال: «لقد فضلت خديجة على نساء أمتي كما فضلت مريم على نساء العالمين»، الذي قال فيه الحافظ ابن حجر (الفتح 135/7): «حديث حسن الإسناد».

وما أخرجه النسائي والحاكم من حديث ابن عباس رضي ا لله عنهما مرفوعا: «أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وأسية».

وبناء على هذه النصوص جزم العلماء بأفضلية خديجة على سائر النساء ومنهن عائشة. كما قال ابن حجر في الفتح (134/7): «لا جرم كانت أفضل نسائه على الراجح».

وقال في حديث ابن عباس: «وهو نص صريح لا يحتمل التأويل». (265/10).

ونقل المباركفوري في التحفة عند شرح حديث «حسبك من نساء العالمين:

مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد وآسية امرأة عمران». الذي أخرجه الترمذي وقال فيه: هذا حديث صحيح.

نقل عن السبكي الكبير أنه قال: «الذي ندين به أن فاطمة أفضل، ثم خديجة ثم عائشة والخلاف شهير والحق أحق أن يتبع».

ونقل عن ابن العربي أنه قال: «خديجة أفضل نساء هذه الأمة لهذا الحديث أي قوله عليه الصلاة والسلام «خير نسائها...» الحديث.

لكن ابن تيمية يرى غير ذلك يرى بأن عائشة أفضل من خديجة ودليله في ذلك من المأثور قول النبي ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام».

فهذا الحديث عند ابن تيمية واضح وصريح في أن عائشة أفضل من سائر نسائه ومنهن خديجة ـ بطبيعة الحال.

ومما يؤيد ذلك ـ عنده ـ «أن الثريد هو أفضل الأطعمة لأنه خبز ولحم كما قال الشاعر:

إذا ما الخبز تأدمه بلحم

فذاك ـ أمانة الله ـ الثريد.

«وذلك أن البر أفضل الأقوات واللحم أفضل الإدام».

ثم يستدل على هذا الكلام بحديث ضعيف جدا رواه ابن قتيبة وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «سيد إدام أهل الدنيا والآخرة اللحم».

لكن هذا الدليل لا يصلح أن يكون حجة في فضل عائشة ـ عند العلماء، لأنه يعارض حديثا آخر صحيحا في فضل خديجة وفاطمة، وبالتالي وحتى يوفقوا بين الحديثين قالوا بأن حديث عائشة: «لا يستلزم منه الأفضلية المطلقة ولا حتى على فاطمة جمعا بينه وبين حديث أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة». (الفتح 107/7).

والدليل الثاني على أفضلية عائشة عنده دائما حديث عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل الذي جاء فيه: «قلت (أي عمرو بن العاص): يا رسول الله أي النساء أحب إليك؟ قال: عائشة قلت: من الرجال؟ قال: أبوها».

وهذا الحديث ـ في اعتقادي ـ لا يصلح أن يكون هو الآخر دليلا في المسألة، لأنه ربما أراد الأحياء ولم يرد الأموات، وأيضا فإن السؤال

عن أحب الناس إليه وليس عن الأفضل وبالتالي فالحديث ليس صريحا في أفضلية عائشة.

الدليل الآخر الذي يستدل به ابن تيمية على أفضلية عائشة ولكن بعد أن يحرف معناه ويؤوله تأويلا بعيدا عن دلالته، وهو الذي مافتئ ينكر على المحرفين والمؤولين، وذلك كعادته في تحريف الأحاديث عندما يعجز عن الطعن فيها وتضعيفها.

وهذا الدليل هو حديث عائشة رضي الله عنها الذي جاء فيه أنها قالت للنبي ﷺ عندما رأته يكثر من ذكر خديجة: لماذا تكثر من ذكرها وقد أبدلك الله خيرا منها، تعني نفسها، فجاء جوابه لها صريحا وواضحا: «والله ما أبدلني الله خيرا منها».

ولا أظن أن أحدا مهما كان مستواه العلمي يتردد في أن المقصود هو نفيه عليه الصلاة والسلام أن يكون الله أبدله خيرا منها.

فال "ما" هنا نافية، أي أنها نفت أن يكون الله أبدله خيرا منها ومما يؤكد هذا ويؤيده، هو عجز الحديث ذاته، الذي يذكر فيه النبي ﷺ خصالا لخديجة جعلتها تنال تلك الحظوة عنده، وتحوز على تلك المرتبة. وهو قوله عليه الصلاة والسلام «والله ما أبدلني الله خيرا منها، لقد آمنت بي إذ كفر بي الناس، أعطتني إذ حرمني الناس ورزقني الله منها الولد ولم يرزقني من غيرها».

لكن ابن تيمية فهم غير هذا المعنى، فهم أن هذا الحديث دليل لعائشة وليس لخديجة رضي الله عنها والنبي ﷺ أجاب به على عائشة ليؤكد لها قولها الذي قالته وهو: لقد أبدلك الله خيرا منها و"ما" عند ابن تيمية ليست نافية بل هي اسم موصول بمعنى "الذي" ويصبح معنى الحديث: «نعم الذي أبدلني الله خير لي منها» أي عائشة حيث يقول: «معناه (أي الحديث) أبدلني بخير لي منها». وقد أيد ما ذهب إليه بالمعقول حيث إن «خديجة نفعته في أول الإسلام نفعا لم يقم به غيرها فيه فكانت خيرا من هذا الوجه، لكونها نفعته وقت الحاجة، لكن عائشة صحبته في آخر النبوة وكمال الدين فحصل لها من العلم والإيمان ما لم يحصل لمن لم يدرك إلا أول زمن النبوة فكانت أفضل بهذه الزيادة، فإن الأمة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها، فخديجة كان خيرها مقصورا على نفس النبي ﷺ، ولم تنتفع بها الأمة كما انتفعوا بعائشة».

وعلى كلامه هذا، فيصبح جميع نسائه أفضل من خديجة لأنهن جميعا جئن بعدها وعشن مع النبي ﷺ وصحبنه في آخر النبوة وكمال الدين فحصل لهن من العلم والإيمان ما لم يحصل لها ، وقد رد ابن حجر هذه الحجة بقوله :((وأما ما امتازت به عائشة من فضل العلم فإن لخديجة ما يقابله وهي أنها أول من أجاب إلى الإسلام ودعا إليه وأعان على ثبوته بالنفس والمال والتوجه التام فلها مثل أجر من جاء بعدها ولا يقدر قدر ذلك إلا الله)).

بين الحسين ويزيد بن معاوية

أسلوب الإمام ابن تيمية مع الحسين ويزيد بن معاوية جاء مختلفا بعض الشيء عن أسلوبه عندما تحدث عن علي ومعاوية رضي الله عنهما، فهو هناك حاول أن يظهر كل سيئات علي ويجرده من كل فضيلة وخاصية، وبالمقابل برأ معاوية من كل نقيصة وسلبية وأبرز الجوانب الإيجابية منه فقط.

أما هنا، فهو مع أنه يحاول في كل مرة أن يبين بأن الحسين أخطأ في خروجه على يزيد وأن الفتنة والفساد اللذين حصلا بسبب خروجه لم يكونا ليقعا لو لم يقم بتلك الحركة إلا أنه في المقابل يثبت بأنه قتل مظلوما شهيدا وأن قاتله ظالم وفاسق ولكنه مع ذلك عندما تحدث عن يزيد جاء كلامه متناقضا، فهو مرة يقول بأن اليزيد أنكر قتل الحسين، ومرة يقول بأنه لم ينكر. مثال ذلك ما جاء في الجزء الرابع (ص557) حيث قال: ((والذي نقله غير واحد أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين ولا كان له غرض في ذلك، بل كان يختار أن يكرمه ويعظمه كما أمره بذلك معاوية رضي الله عنه.

وأن خبر قتله لما بلغ يزيد وأهله ساءهم ذلك، وبكوا على قتله، وقال يزيد: لعن الله ابن مرجانة - يعني عبيد الله بن زياد - أما والله لو كان بينه وبين الحسين رحما لما قتله)).

ولكن هذا الكلام ينقضه بكلام آخر في الفتاوي الكبرى (411/3) حيث يعترف ابن تيمية رحمه الله ((بأنه (أي يزيد) لم يظهر منه إنكار قتله والانتصار له والأخذ بثأره وكان هو الواجب عليه)).

وأيضا فهو رغم أنه ينقل عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه قال: ((قلت لأبي (أي أحمد بن حنبل): إن قوما يقولون إنهم يحبون يزيد. قال: يا بني وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ فقلت: يا أبت فلماذا لا تلعنه؟ قال: يا بني، ومتى رأيت أباك يلعن أحدا)) (412/3).

فعدم لعن الإمام أحمد ليزيد ليس لأنه لا يستحق اللعن، وإنما لأن الإمام أحمد ليس لعانا، وليس من طبعه أن يلعن الآخرين.

ثم هو ينقل هذا الكلام ولا ينقل عنه ـ كما نقل غيره ومنهم ابن حجر في إنباء الغمر بأبناء العمر ـ أنه كان يكفر يزيد بن معاوية وأيضا فهو يشكك في فسق يزيد وظلمه ويقول: ((فالذي يجوز لعنة يزيد وأمثاله يحتاج إلى شيئين: إلى ثبوت أنه كان من الفساق الظالمين الذين تباح لعنتهم وأنه مات مصرا على ذلك)).

فكأن ما فعله بأهل المدينة في وقعة الحرة لا يكفي دليلا على فسقه وظلمه وهو الذي ينقل عن الإمام أحمد أنه سئل يوما: أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية؟ فقال: ((ولا كرامة، أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل)) الفتاوى (412/3).

وحتى عند حديثه عن وقعة الحرة يحاول أن يجعل منها أمرا طبيعيا وعاديا لأن أهل المدينة هم الذين تسببوا في ذلك حيث أنهم ((لما منعوه وأخرجوا نوابه وعشيرته أرسل إليهم مرة بعد مرة يطلب الطاعة فامتنعوا، فأرسل إليهم مسلم بن عقبة، وأمره إذا ظهر عليهم أن يبيح المدينة ثلاثا)) فصار عسكره في المدينة النبوية ثلاثا يقتلون وينهبون ويفتضون الفروج المحرمة، وهذا من العدوان والظلم الذي فعل بأمره ((فكأنه يقول: هم الذين تسببوا في ذلك القتل وفي ذلك الفعل من يزيد ومع ذلك فعمله لم يبلغ من الفظاعة بحيث يشنع عليه كل ذلك التشنيع لأنه ((لم يقتل جميع الأشراف ولا بلغ عدد القتلى عشرة آلاف ولا وصلت الدماء إلى قبر النبي ﷺ، ولا إلى الروضة، ولا كان القتل في المسجد)) منهاج السنة (575/4).

وما دام الأمر لم يصل إلى هذا الحد فلا داعي إلى كل هذا الإنكار وكل هذه المبالغات حول حادثة الحرة.

وقد تحدث غير واحد عن وقعة الحرة هذه وما أحدث فيها عماله بأمره من الأعمال الفظيعة والشنيعة، كابن حجر الذي يذكرها في تهذيب التهذيب (361/11) بقوله: ((ثم خرج أهل المدينة على يزيد وخلعوه في سنة (63 هـ) فأرسل إليهم مسلم بن عقبة المري وأمره أن يستبيح المدينة ثلاثة أيام ويبايعهم على أنهم خول وعبيد ليزيد، ففعل أبو مسلم بها (المدينة) الأفاعيل القبيحة وقتل فيها خلقا

من الصحابة وأبنائهم وخيار التابعين وأفحش القضية إلى الغاية، ثم توجه إلى مكة لحرب ابن الزبير بأمره فأخذه الله تعالى قبل وصوله واستخلف على الجيش حصين بن نمير السكوني فحاصروا ابن الزبير ونصبوا على الكعبة المنجنيق، فأدى ذلك إلى وهي أركانها ووهي بنائها ثم أحرقت)).

وكان عدد الصحابة الذين قتلوا في تلك الوقعة سبعمائة صحابي ومن أبنائهم ألفا أو أكثر. وكان عماله يأخذون الرجل ويقولون له: بايع أمير المؤمنين على أنك عبد قن إن شاء أعتق وإن شاء استرق. فإن قال: أبايعه على أني حر مؤمن قتله، وإن أقر بالعبودية أهانه ونتف شعره وأرسله، وأبيحت الفروج المحرمة حتى قيل لم يبق فيها عذراء إلا افتضت فلست أدري بعد هذا أين اللطف والمصلحة اللذان يزعم ابن تيمية أنهما تحققا بخلافة بني أمية.

وأما عن أحواله الشخصية فالمصادر تذكر أنه كان يتعاطى الخمر وكان سيئا فظا غليظا حيث يقول الذهبي في سير أعلام النبلاء (37/4): ((كان قويا شجاعا، وكان ناصبيا، فظا غليظا جلفا، يتناول المسكر ويفعل المنكر، افتتح دولته بقتل الحسين واختتمها بواقعة الحرة فمقته الناس)).

فكل هذه الأعمال لا تكفي عند ابن تيمية دليلا على فسقه وظلمه، والصواب عنده أنه ((لا يخص بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقا فالله يغفر للفاسق والظالم ولاسيما إذا أتى بحسنات عظيمة)) الفتاوى (413/3).



1- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للإمام السخاوي (ص 78) نقلا عن النصيحة الذهبية.

2- المرجع نفسه.

3- 319/6.

4- 163/1 .

5- الدرر الكامنة (1/ 163).

6- الدرر الكامنة (1 / 165).

7- الدرر الكامنة (1 / 156 - 160) .

8- أخرجه ابن ماجة (121) وأحمد في المسند (368/4) والترمذي (713) بطرق مختلفة عن سعيد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وعلي وابن عباس والبراء و أبي أيوب الأنصاري وغيرهم.

9- 335/8.

10- 263/5.

11- ص 14 .

12- تحفة الأحوذي (215/10) رقم الحديث 3797 .

13- انظر المسند (281/4) ، (368/4) .

14- انظر المسند 263/5.

15- انظر المسند 320/7.

16- مجموع الفتاوى 418/4 .

17- مجموع الفتاوى 1973/4 - 1974 .

18- مجموع الفتاوى 328/5 - 329 .

19- مجموع الفتاوى 14/3 ، 17 ، 26 ، 59 .

20 - منهاج السنة.

21- منهاج السنة 362/7 - 363 .

22- منهاج السنة ص 170 ، 317 ، 460. وأقره الذهبي.

23 - 271.

24- 313/1.

25- أخرجه البخاري في الصلاة (باب الخوخة والممر في المسجد) الفتح (558/1) رقم:467 ، ومسلم في فضائل الصحابة (باب من فضائل أبي بكر) رقم الحديث: 2382 .

26- 14/7 .

27- أخرجه مسلم في الإيمان (باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته وبعضهم من علامات النفاق) رقم الحديث 75.

وأخرجه الترمذي في المناقب (باب مناقب علي من حديث علي) تحفة الأحوذي (239/10) رقم 3819 وأخرجه ابن ماجة في المقدمة (42/1).

28- انظر تحفة الأحوذي (218/10) رقم الحديث 3800.

29- أورده ابن تيمية في المنهاج (298/4).

30- (132/9 - 133).

31- أخرجه البخاري في المغازي(باب غزوة خيبر) الفتح (476/7) رقم الحديث: 4209. وأخرجه مسلم في الفضائل (باب من فضائل علي بن أبي طالب)

32- البخاري في فضائل الصحابة أيضا (باب من فضائل علي ابن أبي طالب رض ا الله عنه) رقم:2404.

33- رقم الحديث: 2404.

34- منهاج السنة (371/4).

35- الحديث متفق عليه.

36- منهاج السنة (418/4).

37- منهاج السنة (418/4) -

38- منهاج السنة (27/4).

39- (139/3 - 140).

40- خصائص الإمام علي.

41- منهاج السنة (112/6).

42- منهاج السنة (383/4).

43- ص 350 - 351.

44- ص 289.

45- ص 289

46- (174/8).

47-(15/ 290).

48- ص 172

49- ص 374 .

50- 447/1.

51- منهاج السنة (389/4).

52– منهاج السنة (313/8).

53– سنن أبي داود (289/4) كتاب السنة ، باب في الخلفاء.

54– الترمذي في السنن 318/3. (كتاب الرؤيا ، باب ما جاء في رؤيا النبي وقال حديث حسن صحيح.

54– الحاكم في المستدرك 70/3 ـ 071 كتاب معرفة الصحابة) وقال هذا الحديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

56– سنن أبي داود (290/4) كتاب السنة ، باب في الخلفاء

57– المستدرك (71/3 ـ 72) كتاب معرفة الصحابة.

58– (260/1 ـ 261).

59– منهاج السنة (514/1).

60– أخرجه أبو داود في أبواب الخلفاء ـ عون المعبود (397/12) والترمذي في الفتن ، باب ما جاء في الخلافة ، رقم الحديث: 2227. وأحمد في المسند 1534/5 ـ 1535.

هذا الحديث طعن فيه الإمام ابن العربي في العواصم من القواصم ص 201 ، ليس من الناحية الحديثية ولكن لأنه في نظره معارض للأحاديث الصحيحة الثابتة في كون الخلفاء بعد الرسول اثني عشر خليفة، ولكن البيهقي لا يرى .... أن هناك تعارضا، لأن المراد بخلافة النبوة (في حديثه سفينة) الخلافة الكاملة وهي منحصرة في الخمسة، فلا يعارض الحديث «لا يزال هذا الدين قائما حتى يملك اثنا عشر خليفة»، «لأن المراد مطلق الخلافة ».

انظر عون المعبود (397/12 ـ 398).

61– منهاج السنة (242/8).

62– منهاج السنة (55/7).

63– منهاج السنة (537/1).

64– منهاج السنة (388/4).

65– هذا الأثر أخرجه الإمام البخاري في كتاب الحدود ، باب رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت.

الفتح (144/12)، رقم الحديث: 6830 .

66– منهاج السنة (487/3).

67– منهاج السنة (452/7).